مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد09 العدد 02 – جوان 2022

OEB Univ. Publish. Co.

دور الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في تكثييف البرامج الانمائية والابحاث التطبيقية لتحقيق الامن الغذائي في الوطن العربي

The role of the Arab Authority for Agricultural Investment and Development in intensifying development programs and applied research to achieve food security in the Arab world

صونية بن طيبة* جامعة العربي التبسي–تبسة sonia_bent@hotmail.fr

تاريخ التسليم: 31–01–2022 تاريخ التقييم:17 –04–2022 تاريخ القبول04 –06–2022

الملخص

تعتبر مسألة تطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي من أبرز التحديات الرئيسية التي تسعى دول الوطن العربي الى تحقيقه، اذ ونظرا لما يتميز به العالم العربي من إمكانات زراعية هائلة، الا أنه وعلى الرغم من هذه المساحة الكبيرة، فان المساحة المستغلة منها فعليًا لا تتعدى 27% من المساحة الاجمالية. وعلى هذا الاساس ورغبة من حكومات الدول العربية في دفع عجلة التنمية الزراعية في الوطن العربي وتحقيق الامن الغذائي للامة العربية، وإدراكاً منها للإمكانيات الزراعية غير المستغلة التي يزخر بها الوطن العربي والتي سيؤدي استغلالها إلى تأمين احتياجاته المتزايدة من الغذاء، فقد تم انشاء الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، بغرض توظيف الموارد الزراعية المتاحة في كافة الدول العربية وتحريك عجلة التنمية بها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الفلاحي–الامن الغذائي العربي–العالم العربي–التنمية الزراعية.

Abstract

The development of investment in the agricultural sector is one of the main challenges facing the Arab countries.

The Arab world is haracterized by enormous agricultural potential, only 27% of it is actually utilized.

on this basis, the desire of Arab governments to promote agricultural development in the Arab world and to achieve food security, recognizing the unexploited agricultural potential of the Arab world, which will be exploited to meet its growing food needs. The Arab Authority for Investment and Development Agriculture was created, in order to employ the agricultural resources available in all Arab countries and to accelerate its development.

Keywords :Agricultural Investment- Food security- Arab world- Agricultural Develoment.

مقدمة:

لقد اهتمت الكثير من الهيئات العربية بقضية الامن الغذائي العربي، ومن بين هذه الاخيرة الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي التي خاضت عدة تجارب في مجال الاستثمار الزراعي ، وذلك بهدف تعزيز الامن الغذائي العربي الذي يحقق الامن القومي العربي.

إذ وبالرغم من الموارد الزراعية الهائلة في العديد من بلدان الوطن العربي، الا انه لوحظ ان هناك عجز ،والسبب الرئيسي في ذلك هو ضعف الانتاجية الزراعية، اضافة الى الظروف البيئية في العديد من البلاد العربية كقلة المياه ، تقلبات المناخ ، وضعف الكفاءة في استخدام الموارد الزراعية المتاحة ، وبذلك تظل الحاجة ماسة الى تنمية زراعية تتسم بالاستدامة لتقليص الفجوة الغذائية وللحد من الفقر وسوء التغذية وتخفيض حجم الواردات الزراعية، ودعم قدراتها على التنافس ، وهذا ما عمدت الى تحقيقه وإرسائه الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، بشؤون الأمن الغذائي العربي، آخذة في الحسبان ضرورة التحول من مفهوم تحقيق الأمن الغذائي عن طريق الاكتفاء الذاتي إلى مفهوم أحدث هو تقليص الفجوة الغذائية مع الاهتمام بنوعية السلع الغذائية وسلامتها، وضرورة توظيف الاستثمارات الزراعية في البيئات الإنتاجية المختلفة على أساس ميزاتها النسبية والتنافسية لإنتاج سلع غذائية جيدة النوعية رخيصة التكاليف وقادرة على التنافس أمام السلع العالمية، وإقامة مشروعات زراعية رائدة في المناطق المناسبة من الوطن العربي، والسعي إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وبناء على ذلك، **ومما سبق يمكن طرح الاشكالية الاتية: الى اي مدى يمكن لاستراتيجية الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي المساهمة في تحقيق الاستثمار الزراعي في الوطن العربي؟ وهل يمكن لهذه الاخيرة ان تساهم بشكل مباشر في خلق المناخ الاستثماري المناسب في الجزائر؟**

وعن فرضيات الدراسة فتكمن بالأساس في:

-لتحقيق التنمية الزراعية لبد من التركيز على استراتيجية محكمة قابلة للتطبيق.

-مساهمة الهيئة العربية للاستثمار في خلق المحيط الاستثماري في الوطن العربي.

هذا وتهدف الورقة البحثية الى محاولة تسليط الضوء عن الاستراتيجية المتبعة من قبل الهيئة العربية للاستثمار لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنطقة العربية ، مع محاولة عرض التجربة الجزائرية في هذا الاطار.

وللوصول الى النتائج المرجوة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي تم توظيفه في عرض مختلف جزئيات الموضوع وذلك في إطار التكامل المنهجي.

وللإجابة على هذه الاشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة الى المحاور الاتية:
اذ تم التطرق في المحور الأول الى الاطار المفاهيمي للهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، وفي الثاني تم معالجة إستراتيجية الهيئة في تحقيق وتعزيز الامن الغذائي في الوطن العربي، وأخيرا تم التعرض لتجربة الهيئة ودورها في مجال المساهمة في تحقيق الاستثمار بالجزائر.

المحور الاول: الاطار المفاهيمي للهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي

لقد بذلت الدول العربية الأعضاء جهودًا كبيرة لتنمية القطاع الزراعي من خلال تشجيع الاستثمار الزراعي ومنح المزايا والامتيازات ، ودعم البنية التحتية ، وخلق مناخ استثماري جاذب بصفة عامة. ويعد تعزيز الأمن الغذائي الهدف الرئيسي لنشاط الهيئة العربية ولتحقيق هذه الغاية ، أسست الهيئة عددًا من الشركات الزراعية التي تعمل في مجال الإنتاج الزراعي ، والإنتاج الحيواني ، وتجهيز وتصنيع المنتجات الزراعية وتقديم الخدمات للقطاع الزراعي بهدف تعزيز الأمن الغذائي في العالم العربي (محمد، 2014، صفحة 105)

المطلب الاول: لمحة عن نشأة وتكوين الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي وأهدافها

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي مؤسسة مالية مستقلة متعددة الأطراف تأسست في السودان عام 1976 بهدف المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي.

يقع المقر الرئيسي للهيئة في الخرطوم(جمهورية السودان،) ولها مكتب إقليمي في دبي(الإمارات العربية المتحدة)، تمارس الهيئة مجموعة من الأنشطة الاستثمارية الزراعية بما في ذلك التصنيع النباتي والإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.، وتبعا للأهداف المسطرة للهيئة والمتمثلة في تعزيز الأمن الغذائي، فقد أضحت مساهمًا قويًا في التنمية المستدامة في المنطقة، ونجحت في تحسين حياة الآلاف من الناس في العالم العربي عبر الأنشطة المدرة للدخل وتمويل صغار المنتجين بالقروض الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك فقد عمدت الهيئة الى اعداد برامج تطوير خدمات الإنتاج، وإجراء الأبحاث ونقل التقنية وأنشطة التدريب في المجتمعات المحلية المستهدفة ، التزامًا منها برفاهية وازدهار الشعب العربي من خلال الاستثمارات الزراعية السليمة. (الحبوبي، 2002، الصفحات 15-16)

الفرع الاول: الدول الاعضاء

تضم الهيئة في عضويتها 21 دولة عربية ، ساهمت مجتمعة برأسمال مصرح به قدره 336 مليون دينار كويتي (1,098 مليون دولار أمريكي)، أما رأسمالها المدفوع فيبلغ 185 مليون دينار كويتي (606 مليون دولار أمريكي).(الهيئة العربية للاستثمار الزراعي, 2020، صفحة 22) عضوية الهيئة مفتوحة لجميع الدول العربية التي تساهم في رأس مالها، وعن الاعضاء المساهمين فهم:

–دولة الكويت : وقد بلغت مساهمتها 4.433 دولار (اي بنسبة 13.19%).

– المملكة العربية السعودية: وقد بلغت مساهمتها 5.119 دولار (اي بنسبة 15.24%).

– جمهورية العراق: وقد بلغت مساهمتها 3.413 دولار (اي بنسبة 10.16%).

– دولة الامارات العربية المتحدة: 3.413 دولار (اي بنسبة 10.16%).

– دولة قطر: وقد بلغت مساهمتها 1.706 دولار (اي بنسبة 5.08%).

– جمهورية السودان: وقد بلغت مساهمتها 3.407 دولار (اي بنسبة 10.14%).

– الجمهورية الجزائرية: وقد بلغت مساهمتها 341 دولار (اي بنسبة 1.01%).

– جمهورية مصر العربية: وقد بلغت مساهمتها 683 دولار (اي بنسبة 2.03%).

– مملكة البحرين: وقد بلغت مساهمتها 23 دولار (اي بنسبة 0.07%).

– المملكة المغربية: وقد بلغت مساهمتها 137 دولار (اي بنسبة 0.41%).

–الجمهورية التونسية: وقد بلغت مساهمتها 22 دولار (اي بنسبة 0.07%).

– سلطنة عمان: وقد بلغت مساهمتها 23 دولار (اي بنسبة 0.07%)

– المملكة الاردنية الهاشمية: وقد بلغت مساهمتها دولار 11 (اي بنسبة 0.03%).

–الجمهورية الاسلامية الموريتانية: وقد بلغت مساهمتها 22 دولار (اي بنسبة 0.07%)

– جمهورية الصومال: وقد بلغت مساهمتها 11 دولار (اي بنسبة 0.03%)

– الجمهورية العربية السورية: وقد بلغت مساهمتها 11 دولار (اي بنسبة 0.03%)

–الجمهورية اليمنية: وقد بلغت مساهمتها 11 دولار (اي بنسبة 0.03%)

– جمهورية جزر القمر المتحدة: وقد بلغت مساهمتها دولار 11 (اي بنسبة 0.03%)

– جمهورية جيبوتي: وقد بلغت مساهمتها 8 دولار (اي بنسبة 0.02%)

– الجمهورية اللبنانية: وقد بلغت مساهمتها 10 دولار (اي بنسبة 0.03%)

–دولة فلسطين: وقد بلغت مساهمتها 8 دولار (اي بنسبة 0.02%).

الفرع الثاني: الهيكل الاداري للهيئة العربية للاستثمار

تتشكل الهيئة من جهازين ادارين وهما مجلس المساهمين ومجلس الادارة :

مجلس المساهمين: وهو السلطة العليا في الهيئة، ويتألف من وزراء المالية في الدول الأعضاء، ويجتمع سنوياً لدراسة نشاطات السنة المنصرمة واعتماد الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية، وينتخب رئيس مجلس الإدارة مدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

مجلس الإدارة : ويتألف من رئيس وتسعة أعضاء ، ومدته ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يعاون رئيس مجلس الإدارة مساعدان ، أحدهما للشؤون الفنية، ويشرف على قسم الأبحاث الزراعية التطبيقية ، وقسم الدراسات والمعلومات ، والقسم الفني ، وقسم المتابعة ، وقسم التمويل والقروض. أما الثاني فيشرف على الأقسام الإدارية والمالية في الهيئة.

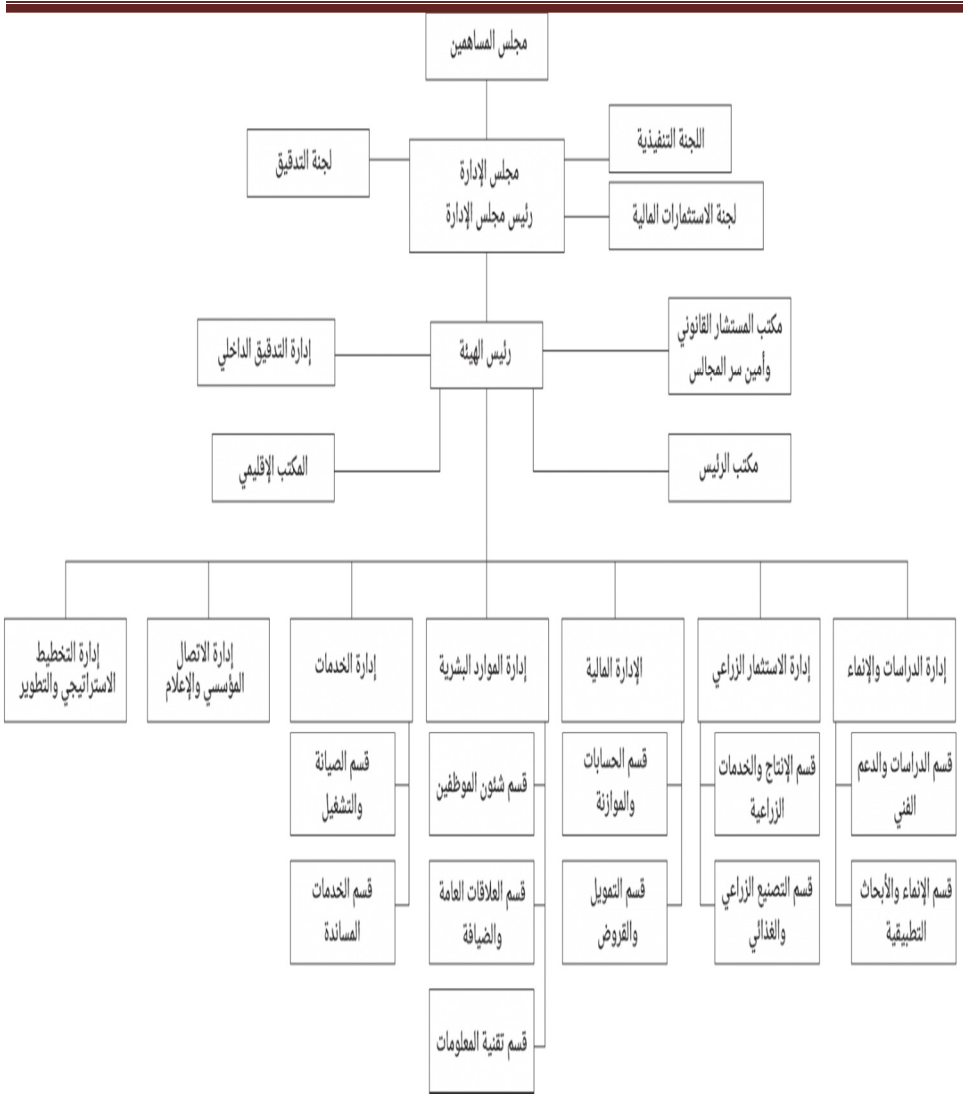

-مخطط بياني يوضح بالتفصيل هياكل وأجهزة الهيئة[1] (الهيئة العربية للاستثمار الزراعي، 2021)

المطلب الثاني: أهداف وبرامج الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

تسعى الهيئة العربية للاستثمار الى تحقيق اهداف اقتصادية في شتى المجالات، وتحقيقا لذلك فقد وضعت الهيئة برامج استثمارية متكاملة في دول الاعضاء .

الفرع الاول: أهداف الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

تستهدف الهيئة من خلال نشاطها الاستراتيجي تحقيق الاهداف الاتية:

- توفير المواد الغذائية الأساسية
- تعظيم العائد على استثمارات الهيئة في المجال الزراعي
- رفع فعالية وكفاءة الإنتاج الزراعي
- زيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بين الدول الأعضاء
- تنمية مستدامة للموارد الزراعية في الدول الأعضاء (الحبوبي، 2002، صفحة 17).

الفرع الثاني: برامج الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

للهيئة بموجب اتفاقية انشائها الحق في تنفيذ برامج استثمارية متكاملة في الدول الاعضاء، وتنفيذا لذلك فقد وقعت الهيئة مع عدد من حكومات الدول الاعضاء على اتفاقات اساسية لمد نشاطها بأراضيها ومُنحت الهيئة بموجب هذه الاتفاقات العديد من المزايا من أهمها:

- تمتُع شركات الهيئة بالمزايا الاستثمارية المقررة في تشريعات الدولة المقام بها المشروع الحالية والمستقبلية.
- اعفاء شركات الهيئة من جميع الرسوم الجمركية وما في حكمها على جميع ما تستورده وما تصدره متى كان ذلك متعلقاً بعملياتها.
- اعفاء رأسمال شركات الهيئة والأرباح الناجمة عن استثماراتها من أية ضرائب او رسوم حالية أو مستقبلية.

- اعفاء شركات الهيئة في الدول الاعضاء من كافة القيود والإجراءات المتعلقة بأنظمة النقد والتحويل الخارجي بما يكفل انتقال الاموال وإعطاء كل مساهم في الشركات الحق في تحويل ارباحه وحقوقه الي الخارج بالعملات الحرة دون اية قيود او رسوم.
- اعفاء الهيئة من كافة الضرائب والرسوم بمختلف انواعها السارية حالياً والتي قد تسري مستقبلاً.
- تعمل الدولة العضو المقام فيها المشروع بالتشاور مع الهيئة على اصدار التشريعات والأنظمة واللوائح عليمات الادارية التي يتطلبها حسن قيام الهيئة وشركاتها في تلك الدولة وتتحدد ماهية الاجراء الواجب اتخاذه بالاتفاق بين الدول العربية والهيئة.
- المساعدة في كافة الاجراءات الادارية التي يتطلبها حسن قيام الهيئة وشركاتها بأعمالها.
- تقديم كافة صور الدعم الاداري اللازم لتطبيق الخطط الاستثمارية التي يتم الاتفاق عليها بين الهيئة والدولة المعنية بغرض تنفيذ المشروع (عبادي، 2008، صفحة 90).
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لتمكين شركات الهيئة من حيازة واستغلال الاراضي والحقوق المتعلقة بها واي حقوق اخرى.
- منح العاملين بالهيئة وشركاتها التراخيص والاذونات اللازمة للإقامة والعمل بما يتوافق وقانون الدولة.
- اعتبار أي شركة من شركات الهيئة (ومن ثم التمتع بالمزايا اعلاه) أي شركة تؤسسها الهيئة، أو تشترك في تأسيسها وتمتلك 25 في المائة من رأس مالها على الاقل، وكذلك كل شركة قائمة تساهم فيها الهيئة بهذا القدر لتطوير اوضاع هذه الشركة أو لتحقيق أغراض الهيئة المنصوص عليها في اتفاقية انشائها.

- جواز فتح الهيئة مكتباً للتنسيق أو مزاولة اعمالها في الدول الأعضاء ويستتبع ذلك تمُتع المكتب ومديره بالمزايا والحصانات الدبلوماسية ، بالإضافة الى تمتُع الخبراء العاملين بالمكتب بالمزايا التي يعامل يها نظرائهم من خبراء الهيئات الدولية او الإقليمية (الحبوبي، 2002، صفحة 18).

المحور الثاني: إستراتيجية الهيئة في تحقيق وتعزيز الامن الغذائي في الوطن العربي

سعيا في تحقيق استراتيجية الهيئة للأعوام 2014 الى 2018 ، عمدت الاخيرة لوضع جملة من المعايير فيما يلي:

المطلب الاول: الاسس المعتمدة من قبل الهيئة لاعداد وتنفيذ المشاريع الاستثمارية للزراعة

الفرع الاول: مساهمة الهيئة في المشروعات الزراعية

تعتمد الهيئة لتنفيذ سياستها على عدة اليات ومعايير :

أولا/ معايير انتقاء المشاريع

- أن يتوافق المشروع مع أهداف الهيئة العربية في إنتاج السلع الغذائية الأساسية التي تساهم في تعزيز الأمن الغذائي.
- تكامل المشروعات بين الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي في البلد الواحد أو بين الدول الأعضاء.
- أن تستخدم المشروعات تحت الدراسة حزم تقنية متكاملة كلما أمكن ذلك.
- توفر مساهم جاد لديه ملاءة مالية مقبولة.
- توفر دراسة جدوى (فنية، مالية واقتصادية) متكاملة وأن يكون المشروع مجدي.
- أن تتضمن دراسة الجدوى سياسة تخارج.
- ألا تقل التكلفة الاستثمارية للمشروع عن 20 مليون دولار.
- أن تكون مساهمة الهيئة بين 25-49% من إجمالي المساهمات.

– ألا يقل معدل العائد الداخلي للمشروع عن 12.5%، مع الأخذ بالاعتبار مستوى المخاطر والعوائد في الدولة.

– أن تكون نسبة المساهمات في حدود 40 – 60% من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروع (الزراعي، 2021، صفحة 91).

ثانيا/ معايير مساهمة الهيئة في المشروعات الزراعي

– توفر المناخ الاستثماري المناسب.

– توافق المشروع مع أهداف عمل الهيئة وبرامجها.

– ثبوت الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع.

– وجود جهة مستعدة للمساهمة في المشروع.

ثالثا/ معايير حجم التكلفة الاستثمارية للمشروع فهي كما يأتي:

– تراوح قيمتها بين 5 . 350 مليون دولار أمريكي.

– لا يقل حجم التكلفة الرأسمالية عن 50٪ من التكلفة الاستثمارية.

– لا تزيد نسبة القروض على 50٪ من التكلفة الاستثمارية.

– يفضل مساهمة الجهة المستفيدة بما لا يقل عن 25٪ من التكلفة الاستثمارية (عبادي، 2008، صفحة 91)

رابعا/ الآليات التي تبنتها الهيئة العربية لتقوية وتجويد نشاطها فتتمثل في:

–الاهتمام بالتوافق العلمي التطبيقي بين فكرة المشروع ومنهجية تنفيذه ، بما يحقق جدوى وديمومة الاستثمار.

–الاهتمام بالبرامج البحثية التطبيقية قبل تنفيذ المشروع ، بغرض اختيار النظم الزراعية و التقنيات الملائمة.

–الاهتمام بمضامين ومنهجية المواصفات المرجعية ،لدراسات جدوى المشروعات.

–التأكيد على مفهوم التكامل والحداثة والملائمة والديمومة، للنشاط الاستثماري.

–الاهتمام بالبرامج التسويقية.

-الاستئناس بالآراء المختلفة في كافة مراحل دورة المشروع (الفكرة، الدراسة، التقييم، التنفيذ والمتابعة).

-المساهمة المباشرة والفاعلة للهيئة ، في كافة مراحل دورة المشروع.

-تقليص دورة المشروع تلافياً للمتغيرات.

-تعزيز برامج المتابعة اللصيقة ،بغرض رصد ومعالجة المشاكل قبل تفاقمها.

-الاختيار الدقيق للإدارات التنفيذية المسؤولة عن توظيف وإدارة استمرارية المشروعات ،بغرض تحقيق النجاح.

-توظيف الخبرات الكفؤة (من داخل دولة المشروع أو من خارجه) في إدارة وتنفيذ بعض المشاريع المعتمدة على التقنيات العالية.

-الاهتمام بتوظيف الخبرات العربية التي توازن بين التأهيل الأكاديمي والخبرات الميدانية ،في كافة مراحل دراسة وتنفيذ المشروع

الفرع الثاني: التوجهات الجديدة للهيئة العربية في اختيار المشروعات

تمكيناً من تحقيق أهداف الهيئة الرامية إلى تعزيز إنتاج الغذاء والأمن الغذائي من خلال تطوير القطاع الزراعي في الوطن العربي تعتمد منهجية الهيئة في اختيارها للمشروعات على الآتي:

-مشروعات ترتكز على مفهوم الإنتاج الزراعي الكبير وتتسم بالتأثير المباشر في تعزيز الأمن الغذائي الكمي والنوعي.

-مشروعات ذات ميزة في تحقيق التكامل بين الإنتاج والتصنيع الزراعي، سواء كان ذلك ضمن الدولة الواحدة أو بين الدول الأعضاء.

-مشروعات تستند على تطبيق الحزم التقنية المتكاملة والملائمة في كافة العمليات الزراعية أو التصنيعية.

-مشروعات ترتكز على تطبيق مفهوم الميزة النسبية في تحقيق التكامل الزراعي بين الدول الأعضاء.

-مشروعات تتسم بالريادة في تطبيق أنماط الإنتاج الزراعي المتطور لتستنير وتحتذي بها الفعاليات الاستثمارية الزراعية الأخرى.

المطلب الثاني: أهم المشاكل التي تواجه الهيئة في مجال الاستثمار:

ان نجاح الهيئة في مجال الاستثمار الفلاحي لا يعني بالضرورة انعدام المشاكل فهذه الاخيرة لا تزال تواجه الاستثمار الزراعي في الوطن العربي ،و يمكن تلخيصها في:

- ضعف البنيات التحتية في المناطق الزراعية بالدول التي لديها موارد زراعية كبيرة-

-مشاكل حيازة وملكية الأراضي في الدول العربية. (العربية، 2019، صفحة 22)

- ضعف الاستقرار الاقتصادي في بعض الدول العربية.

-غياب آليات تنفيذ الامتيازات والاعفاءات التي تمنح للمستثمرين في القطاع الزراعي.

- قلة خبرة القطاع الخاص في الاستثمار فى قطاع الزراعة .

-تضارب الاختصاصات والصلاحيات بين الجهات الحكومية مما يؤدى لعرقلة إجراءات الاستثمار الزراعي (الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، 2018)

- ضعف وسوء إدارة المشاريع الزراعية في الوطن العربي

فهذه هي المخاطر التي تحيط بالقطاع الزراعي وذلك لعدم وجود الحوافز الملائمة والكافية للاستثمار في هذا القطاع، الى جانب عدم استغلال الميزات التنافسية والنسبية في القطاع الزراعي ،كعدم استخدام التقنيات الحديثة وقلة الأبحاث والابتكارات الزراعية، تعارض السياسات الزراعية والجمركية والمالية بما يضر بالاستثمار الزراعي (المزروعي، 2013).

المحور الثالث: تجربة الهيئة ودورها في مجال المساهمة في تحقيق الاستثمار مع الجزائر وباقي دول الاعضاء

المطلب الاول: عرض نماذج عن اتصالات الهيئة العربية بالمستثمر الجزائري

لقد وضعت الهيئة العربية للإنماء و الاستثمار الزراعي رسميا قدمها بالجزائر، وهذا من خلال تخصيص مبلغ مليار دولار للاستثمار بالمجال الفلاحي، حيث استفادت من 10 آلاف هكتار في ولاية تيارت و 10 آلاف هكتار أخرى في المنيعة بولاية غرداية (العربية، 2019)

وهي الان تسعى للاطلاع على تجربة المستثمرة الجزائرية الأمريكية في البيض، أملا بتنفيذ تجربة مماثلة مع شركاء جزائريين.

هذا وقد كشف رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، محمد بن عبيد المزروعي، عن نية الهيئة تنظيم مؤتمر زراعي على المستوى العربي في الجزائر، نتيجة توفر الفرص والمناخ الاستثماري الملائم بها.

وأوضح الرئيس، لدى استضافته في إحدى البرامج الجزائرية " للقناة الإذاعية الأولى"، أن الهيئة تسعى أن يكون لديها مشروع في الجزائر، دون تحديد سقف لمبلغ المشروع، مؤكدا أن الهدف هو سد الفجوة الغذائية في الوطن العربي التي تتجاوز 40 مليار دولار حسب إحصائيات 2014. (الحبوبي، 2002، صفحة 18)

وقد أضاف أن الهيئة لها اتصالات مع المستثمر الجزائري والمشروع سيكون في قطاع الحبوب، حيث يعتمد على آخر تقنية عالمية وقد قدم الدراسة الأولية بشكل مهني عالي وبقي البحث عن الأرض المناسبة.

وعموما فان الجزائر مستورد كبير للعديد من المنتجات الزراعية وستعمل مع الهيئة للتقليل من الاستيراد والعمل على تصدير ما ينتج في الجزائر إلى بقية الدول العربية

وقد أكد المزروعي على أن الهيئة لها خبرة 40 سنة ولديها حوالي 57 مشروعا زراعيا وقد حققت نجاحات في مجال الاستثمار الزراعي حيث تساهم في إقامة المشاريع و تتحمل تكاليف الدراسة وتنقل التقنيات الحديثة من خلال التواصل مع الشركات

العالمية، وهي تقدم جانب تنموي يتعلق بصغار المزارعين، وكذا قروض لبعض القطاعات في الفلاحة وتقدم دعم فني بترشيد المستثمر (الدولية، 2008).

وقال المتحدث إن الهيئة تتواصل مع المستثمرين وتبحث عنهم على حسب أهمية المشروع، وهي مستعدة للمساهمة في المشاريع التي تحقق أهدافها في مجال الأمن الغذائي العربي لاسيما في المحاصيل الرئيسية الخمسة وهي السكر والحبوب والألبان والزيوت واللحوم بما فيها الأسماك.

وأوضح رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، أن الهيئة اختارت زيارة الجزائر لما لها من فرص واعدة في مجال الاستثمار الفلاحي وهي دولة مؤسسة وفاعلة في الهيئة العربية للاستثمار، كما أنها تمتاز بكثير من المزايا من موارد في مجال الفلاحة إضافة إلى موقعها الإستراتيجي وتوفرها على مناخ استثماري ملائم

وأضاف أن هيئته تربطها علاقة مع الجزائر منذ سنة 2002 ، حيث تمت بها عدة دراسات فلاحية، كما بقي التواصل مستمر مع القطاعين العام والخاص) (المزروعي، 2013، صفحة 11).

المطلب الثاني: عرض تجربة الهيئة في الاستثمار مع دول الاعضاء

تمتلك الهيئة 34 شركة تابعة لها تقوم على تنفيذ مشاريعها الاستثمارية الزراعية في 12 دولة عربية من الدول الأعضاء ، ويستند اتخاذ القرار بشأن تحديد وجهة الاستثمار في أي من الدول العربية الأعضاء إلى توافر المناخ الاستثماري الملائم والمزايا التفاضلية لكل دولة ، هذا ويوجد الجزء الأكبر من استثمارات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في السودان بنسبة 61 % من الاستثمارات الإجمالية وتليها

مصر ثم الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق وباقي الدول الأعضاء (الحبوبي، 2002، صفحة 22)

وهذا الوجود الجغرافي واسع النطاق يضع الهيئة في موضع قوة من حيث الاستثمارات المتنوعة التي تثري خبرتها التي تكتسبها نتيجة العمل على استثمارات متعددة ومناخات زراعية مختلفة .

وعن الاولوية في الانتاج فيكون لـ:

-الحبوب وخاصة القمح.

-الزيوت النباتية وخاصة زيوت زهرة الشمس والسمسم وفستق الحقل وبذرة القطن والزيتون... إلخ

-الأعلاف الخضراء والحبوب العلفية وخاصة البرسيم (الجت) والذرة والشعير.

-السكر.

-الألبان ومشتقاتها.

-اللحوم الحمراء.

-الدواجن.

-الأسماك.

-الخضراوات والفواكه.

-السلع المساندة أو المكملة وخاصة الأسمدة والأدوية البيطرية وغيرها.

هذا وتتوزع استثمارات الهيئة على اربعة قطاعات رئيسية تشمل:

-قطاع التصنيع الزراعي (يشكل نسبة 53% من جملة المحفظة الاستثمارية)

-قطاع الإنتاج النباتي (يشكل نسبة 24%).

-قطاع الإنتاج الحيواني (يشكل نسبة 19%).

-قطاع الخدمات ويشكل نسبة 4%. (العربية، تقرير عن الهيئة العربية للاستثمار ، 2019)

وفي سبيل تطوير استراتيجية الهيئة فإنها ستركز على تفعيل أدوات برامجها الاستثمارية ، إضافة إلى تبني برامج تنموية وبرامج اقراضية وتمويلية محددة ، وستعمل على إعطاء الأولوية للمشروعات الموجهة نحو تفعيل التجارة البينية العربية للسلع الغذائية لما لذلك من أهمية في تنمية الزراعة في الوطن العربي (الزراعي، نشاط الاستثمار الزراعي، 2020).

الخاتمة:

وختاما يمكن القول ان تجربة الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي قد أثبتت حقيقة انه يمكن تحقيق استثمار حقيقي في المجال الزراعي على مستوى الوطن العربي ، والجزائر باعتبارها عضو مؤسس وفعال في الهيئة ، وعلى اساس ما تمتلكه وما تزخر به من ثروات طبيعية خاصة ، قد تحقق بولوج المستثمرين في ترابها نجاحا هاما في مجال الامن الغذائي ، اذ وعلى اعتبار انها مستورد كبير للعديد من المنتجات الزراعية فانه وبالتنسيق مع الهيئة ستعمل على التقليل من الاستيراد وتعمل على تصدير ما ينتج في الجزائر إلى بقية الدول العربية.

وعموما فقد اثبتت تجربة الهيئة العربية في مجال الاستثمار الزراعي انه يمكنها تحقيق الامن الغذائي المستدام في الوطن العربي ، وهذا اذا ما تم الاخذ بالمقترحات المقدمة من الخبراء المختصين والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1. توفير التمويل اللازم لتأسيس البنيات التحتية الاساسية في المنطقة الزراعية الحرة بواسطة الصناديق العربية.
2. تقسيم المنطقة الزراعية الحرة لعدة مشروعات زراعية للاستثمار المشترك بين الهيئة العربية والقطاع الخاص.
3. وجوب تسليم الأراضي للمستثمرين خالية من أى موانع أو نزاعات وبرسوم معقولة.
1. توحيد قنوات التعامل مع المستثمرين في قناة واحدة.

2. تجديد عقود الأراضي حال البدء في استثمارها.
3. عدم نزع الأراضي الا من خلال اجراءات قانونية عادلة وشفافة تحفظ للمستثمر حقوقه.
4. منح كافة الميزات الاستثمارية اللازمة لجعلها جاذبة ومثمرة ومستمرة النجاح وذلك من خلال سن التشريعات واتخاذ القرارات المناسبة وتوجيه الجهات المختصة للالتزام بها.
5. تحديث وتطوير قانون الاستثمار باستمرار لكي يلبي رغبات المستثمرين.
6. اعداد الخريطة الاستثمارية لتوضح الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف قطاعات الاستثمار الزراعي.
7. منح ميزات إضافية للمستثمرين في المناطق البعيدة والنائية والأرياف.
8. توفير الدعم والتقني واللوجستي المعلوماتي:
9. توظيف البحث العلمي والتطوير التقني والإرشادي لرفع إنتاجية المحاصيل.
10. تطوير الزراعة في القطاع المطري لأجل رفع الإنتاجية في وحدة المساحة.
11. توفير مدخلات الانتاج الاساسية من بذور وسماد ومبيدات في الوقت وبالسعر المناسب
12. توفير البيانات والإحصائيات الزراعية للمستثمرين للمساعدة في اتخاذ قرارتهم الاستثمارية
13. الارتقاء بالتعليم والتدريب الزراعيين وبناء القدرات.
14. ترقية الاداء الفني في مجال مكافحة الآفات النباتية والحشرية.

قائمة المراجع:

أحمد محمود عبد العزيز محمد. (2014). تحليل قياسي للاستثمار الزراعي في مصر. 105. مصر، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي: مركز البحوث الزراعية.

أزهر حسن الحبوبي. (2002). تجربة الهيئة العربية في الاستثمار والدروس المستعادة. مجلة الاستثمار الزراعي، 15-16. اسيوط، مصر العربية: ملتقى التسويق في الوطن العربي-الواقع والافاق-.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة التغذية الدولية. (2008). بيانات الانتاج الزراعي.

http://www.amf.org.ae

الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي. (16 فيفري, 2018).

https://www.facebook.com/AAAID.Arab.Authority - :

الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي. (15 فيفري, 2020). نشاط الاستثمار الزراعي.

https://ajas.journals.ekb.eg

الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي. (22 مارس, 2021).

https://www.arab-ency.com/arالهيئة/البحوث/

عبد الله احمد، كرار بشير عبادي. (2008). رؤية مستقبلية لتحقيق الامن الغذائي العربي. عدد السادس، 90. مصر العربية: مجلة الاستثمار الزراعي.

محمد بن عبيد المزروعي. (13 ماي , 2013). التقرير السنوي :

https://www.arab-ency.com/arالهيئة/البحوث/

مركز البحوث العربية. (08 جوان, 2019). افاق الهيئة العربية للاستثمار والانماء.

www.agriculturetoday-sa.com/news-action-s-id-39.htm

مركز البحوث العربية. (2019). تقرير عن الهيئة العربية للاستثمار .

sudaneseonline.com/cgi-

bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=140&msg...=